كلمة السفيرة أنجلينا أيخهورست
رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان

حملة رفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة – "سيداو"
مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي وبإدارة منظمة "كفى عنف واستغلال"

7 شباط 2011 – فندق كراون بلازا

****

حضرة السيدة زويا روحانا،
معالي الوزيرة منى عفيش،
سعادة النائب غسان مخيبر،
سعادة السفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي،
حضرة السادة والسيدات !!!،

غداً يحتفل النساء والرجال في جميع أنحاء العالم باليوم العالمي للمرأة، هذا اليوم المميز الذي أطلق قبل مئة عام في أربعة بلدان هي النمسا والدانمرك وألمانيا وسويسرا. وقد باتت ثلاثة من هذه البلدان أعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتدعو الدول الأعضاء السبع وعشرين جميعاً حتى اليوم مجموعة وأفراداً إلى المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، على الصعيد الداخلي وفي العلاقات مع البلدان الشريكة في العالم كله.

وإننا إذ نشيد بأولئك النساء والمدافعين عنهن الذين حققوا العديد من الإنجازات خلال العقود الماضية بفضل سعيهم ونضالهم، نجدد أيضاً التزامنا باحترام ودعم المساواة في الحقوق بين النساء والرجال والفتيان والفتيات في كل مكان، في الأسر وفي العمل والمدرسة والعيادات ومخيمات اللاجئين، وفي مناطق النزاع وفي المناطق التي يعمها السلام.

ليست حقوق المرأة شيئاً يُعطى أو يُأخذ، بل هي في صلب حقوق الإنسان. وبفضل جهود الكثيرين وتضحياتهم، بات للمرأة في الألفية الجديدة في بعض البلدان "مكان" جديد ومحدد من تلقاء نفسه في العالم – مكان من اختيارها وصنعها ، وقد باتت حقوقها مجرد حقوق طبيعية و"بديهية جداً".

غير أنه في بعض البلدان، ما زالت هناك قيود مفروضة على حقوق المرأة السياسية والاقتصادية والخاصة والاجتماعية، والسبب في غالبية الأحيان يعود إلى قوانين الأسرة وقوانين الأحوال الشخصية. ولبنان هو للأسف من بين هذه البلدان.

لذلك يسعدني أن أكون معكم اليوم لإطلاق حملة ترويجية لرفع التحفظات عن المادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة – سيداو، وهي المادة المرتبطة بقانون الأحوال الشخصية والتي تدعو إلى المساواة في الحقوق في الزواج وفي العلاقات الأسرية.

لقد اتخذ لبنان في الواقع خطوة مهمة عبر المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1996، وإنما مع تحفظات ما زالت سارية على أحكام محددة تتعلق بالزواج والطلاق والمساواة ضمن الأسرة وحق النساء في منح جنسيتهن لأزواجهن الأجانب وأولادهن.

وقد أقرّ البيان الوزاري لحكومة الرئيس الحريري في عام 2009 بالدور المحوري للنساء في التنمية ودعا إلى "تطبيق التشريع وتنفيذ آليات لمكافحة جميع أشكال العنف". وفي هذا السياق، اتخذ لبنان خطوة متقدمة بموافقة

مجلس الوزراء في عام 2010 على "قانون مناهضة العنف بسبب الجنس". وقد كانت هذه المبادرة مدعومة في الأصل من الاتحاد الأوروبي من خلال شريكتنا منظمة "كفى عنف واستغلال". غير أن مجلس النواب لم يعتمد هذا القانون حتى الآن.

كما ندعو مجلس النواب والحكومة الجديدة التي يجري العمل على تشكيلها من خلال جهود الرئيس المكلف نجيب ميقاتي إلى الاعتراف الكامل بأهمية منح النساء في لبنان حقوقهن وتوفير الحماية القانونية الضرورية لهن لممارسة حقوقهن بشكل كامل.

إن قرار رفع التحفظات بصورة رسمية عن اتفاقية سيداو من شأنه ألا يؤشر إلى التزام لبنان بتحسين حقوق المرأة فحسب بل يشكل أيضاً مثال حداثة بالنسبة إلى الكثير من البلدان في المنطقة والتي ما زال لديها تحفظات على مواد أساسية في الاتفاقية. وفي لبنان عام 2011، يجب ألا تبقى السياسات والقوانين تمييزية ويجب ملاءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية.

دعونا نعمل معاً ومع منظمة "كفى عنف واستغلال" وغيرها من المنظمات والأفراد العاملين في المجتمع المدني من أجل إنجاح حملة التوعية هذه. وإننا نتطلع إلى اليوم الذي سيعتمد فيه لبنان قانوناً موحداً ومدنياً للأحوال الشخصية يتلاءم مع اتفاقية سيداو وينطبق على جميع النساء في لبنان.

وتتطلب مناهضة التمييز أيضاً العمل على الشعارات النمطية – بدءاً بالأجيال الشابة. وأود انتهاز هذه الفرصة لإعلامكم بأننا سنطلق قريباً مسابقة الرسم الدولية الخاصة بالمساواة بين المرأة والرجل التي ينظمها الاتحاد الأوروبي. وسوف يشارك لبنان فيها وأنا أتطلع إلى رؤية إبداع الفتيات والفتيان اللبنانيين في هذا الموضوع المهم. ففي هذا العالم ، نحن في حاجة إلى تفكير ابتكاري وإلى الإصغاء إلى شبيبتنا، فالأجيال الشابة يمكن أن تعلمنا بأنه يجب ألا نستمر في تكرار الكلمات نفسها واستخدام الطرق عينها وإنما علينا إيجاد كلمات جديدة وابتكار طرق جديدة.

إن الأجيال الشابة قادرة على تذكيرنا بأن الاحتفال بحقوق المرأة ليوم واحد في السنة لا يعني بأن الأيام الـــ364 الأخرى هي أيام للرجل. وهناك رجل في لبنان يوافقني بالتأكيد على ما أقول، وأنا سعيدة بوجوده معنا اليوم. وأودّ أن أحييّ الجهود الكبيرة للنائب غسان مخيبر للاستمرار في مناهضة انتهاك الحقوق الأساسية للمرأة والأيديولوجية الثقافية وعقائد الخصوصية وتقاعس الحكومة عن القيام بعملها.

أتمنى مع سعادة النائب مخيبر ومعالي الوزيرة عفيش ومع زملائنا في منظمة "كفى عنف واستغلال" لجميع الفتيات والفتيان الذين يعيشون في لبنان مستقبلاً مشرقاً وصحياً وسلمياً، يتم فيه الإقرار بصورة كاملة بحقوق جميع النساء والرجال في لبنان.

شكراً على حسن إنصاتكم.